نشرة صندوق النقد الدولي

تضررت صناعة السياحة المزدهرة في اليونان بسبب أزمة المديونية والمظاهرات الأخيرة (الصورة: Zuma/Newscom)

برنامج اليونان

الصندوق يوافق على قرض لليونان بمقدار ٣٠ مليار يورو باستخدام إجراءات المسار السريع

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

٩ مايو ٢٠١٠

- إتاحة دعم مالي فوري يشترك فيه الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي بمجموع ٢٠ مليار يورو
- المجلس التنفيذي يوافق بالإجماع على برنامج تمويلي يستهدف تحقيق الاستقرار في الاقتصاد اليوناني
- ويدعم اليونان بأكبر قرض على الإطلاق باستخدام إجراءات المسار السريع

وافق صندوق النقد الدولي في التاسع من مايو الجاري على قرض لليونان بقيمة ٣٠ مليار يورو تُصرَف على مدار ثلاث سنوات في إطار برنامج تمويلي مشترك مع الاتحاد الأوروبي يتيح ١١٠ مليار يورو لمساعدة اليونان على تجاوز أزمة المديونية وإنعاش النمو وتحديث الاقتصاد.

وفي هذا الصدد قال السيد دومينيك ستراوس-كان، مدير عام صندوق النقد الدولي إن "الإجراء القوي الذي اتخذه الصندوق اليوم لدعم اليونان سيكون مساهمة في الجهد الدولي واسع النطاق لإرساء الاستقرار في منطقة اليورو وتأمين تعافي الاقتصاد العالمي.

وأضاف السيد جون ليبسكي، النائب الأول للمدير العام والذي ترأس اجتماع المجلس التنفيذي في هذا الخصوص: "إنه يرسل إشارة مهمة وواضحة تبرهن على استعداد المجتمع الدولي للقيام بكل ما يستطيع لدعم اليونان."

ويتيح البرنامج الذي وافق عليه المجلس التنفيذي مبلغا فوريا قدره ٥,٥ مليار يورو يقدمه الصندوق لليونان كجزء من التمويل المشترك مع الاتحاد الأوروبي، بحيث يصل الدعم المالي الفوري المجمع الذي تحصل عليه اليونان إلى ٢٠ مليار يورو. وسوف يصل مجموع التمويل المقدم من الصندوق في ٢٠١٠ إلى نحو ١٠ مليارات يورو يوازيها حوالي ٣٠ مليار يورو تعهد بتقديمها الاتحاد الأوروبي. وقال السيد ليبسكي إن توفير هذا التمويل المشترك يعني أن اليونان لن تحتاج إلى الاستعانة بالأسواق المالية الدولية حتى عام ٢٠١٢، مما يتيح لها فرصة لالتقاط الأنفاس تعمل فيها على إعادة اقتصادها إلى المسار الصحيح.

وفي هذا السياق قال السيد ستراوس–كان "لقد دلل الصندوق اليوم على التزامه بتقديم كل ما يستطيع لمساعدة اليونان وشعبها. وسيكون الطريق صعبا في المرحلة المقبلة، لكن الحكومة وضعت برنامجا موثوقا وقابلا للتطبيق يتسم بالتوازن من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية ــ مع توفير الحماية لأكثر الفئات تعرضا للخطر. والتنفيذ هو مفتاح الحل في الوقت الراهن."

وقد عقد المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي اجتماعا للموافقة على التدابير التمويلية التي يتركز معظمها في فترة البداية والتي تمت بموجبها الموافقة على التدابير البرلمانية اللازمة وعلى تقديم الدعم المالي باستخدام إجراءات المسار السريع، حيث عمل وزراء المالية الأوروبيون في بروكسل على وضع تدابير للوقاية من انتشار الأزمة اليونانية إلى أنحاء أخرى من الاتحاد الأوروبي وتعهدوا بالدفاع عن اليورو.

تقديم موارد استثنائية

واتفاق الاستعداد الائتماني، الذي يشكل جزءا من برنامج تمويلي تعاوني مع الاتحاد الأوروبي تصل قيمته إلى ١١٠ مليار يورو (حوالي ١٤٥ مليار دولار أمريكي) ويغطي ثلاث سنوات، يكفل الحصول على موارد استثنائية من الصندوق تتجاوز ٣٢٠٠% من حصة عضوية اليونان، وقد تمت الموافقة عليه من خلال الإجراءات العاجلة التي تتيحها آلية الصندوق للتمويل الطارئ.

وفي هذا الصدد صرح السيد دومينيك ستراوس–كان، مدير عام صندوق النقد الدولي، بقوله "إن الحكومة اليونانية تستحق الإشادة لالتزامها بمسار تاريخي سوف يتيح لهذه الأمة الأبية فرصة النهوض من مشكلاتها الحالية ويؤمن للشعب اليوناني مستقبلا أفضل.

"ونحن نقدم الآن بالتعاون مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي مستوى غير مسبوق من الدعم لمساعدة اليونان في هذا المسعى، وكذلك للمساعدة على استعادة النمو وفرص العمل ورفع مستويات المعيشة بالتدريج."

معالجة الأزمة

وقد حصلت الحكومة اليونانية في الأسبوع الماضي على موافقة البرلمان على برنامجها الذي يتألف من مجموعة سياسات طموحة لمعالجة الأزمة الاقتصادية التي تواجه البلاد. وتواجه اليونان تحديا مزدوجا، حيث تشهد أزمة حادة في المالية العامة تتسم بمستوى شديد الارتفاع من العجز والدين العام، كما أنها تعاني مشكلة في التنافسية. وينبغي معالجة هاتين المشكلتين حتى تصبح اليونان على مسار التعافي والنمو.

أولا، ينبغي أن تصل الموارد الحكومية إلى مستوى قابل لاستمرار، وهو ما يتطلب تخفيض عجز المالية العامة ووضع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي على مسار تنازلي. ولما كانت الأجور والمزايا الاجتماعية تشكل ٧٥% من

مجموع النفقات الحكومية، فلا بد من تخفيض مجموع الأجور ومعاشات التقاعد العامة، حيث لا تكاد توجد أي فرصة أخرى لضبط أوضاع المالية العامة.

ثانيا، ينبغي أن يكون الاقتصاد أكثر تنافسية، وهو ما يتطلب سياسات داعمة للنمو وإصلاحات لتحديث الاقتصاد وفتح الفرص للجميع، كما يتطلب تخفيض التضخم إلى أقل من المتوسط المسجل في منطقة اليورو، بما في ذلك الحفاظ على الأجور وتكاليف العمالة دون تغيير حتى تتمكن اليونان من استعادة تنافسية الأسعار.

لم لا تعاد هيكلة الديون؟

وردا على سؤال حول السبب في عدم لجوء اليونان إلى إعادة هيكلة ديونها، قال السيد ليبسكي إن إعادة هيكلة الديون تولد مشكلات أكبر مما يمكن أن تحل، مع تفاقم الأمور بشكل حاد في حالة العجز عن السداد.

• إعادة هيكلة الديون لن يساعد على توسيع طاقة اليونان، وهو ما تهدف إليه نوعية الإصلاحات المالية والهيكلية الجارية في ظل برنامج الحكومة ــ أي تخفيض التكاليف لزيادة مرونة سوق العمل وتحسين مناخ الأعمال والاستثمار.

• هناك تعقيدات حادة تنطوي عليها بدائل البرنامج الحكومي بسبب شبكة الروابط الاقتصادية والسياسية المتبادلة ــ ومنها حيازة مجموعة كبيرة ومتنوعة من مستثمري القطاع الخاص والكيانات العامة للسندات اليونانية. وينبغي تقييم أي آثار إيجابية يُتصور أن تحققها إعادة هيكلة الديون عل المدى القريب مقارنة بآثار العدوى التي يمكن أن تترتب عليها.

• معظم الإجراءات التصحيحية في اليونان مطلوبة لإزالة عجزها الأولي الكبير (أي العجز باستثناء مدفوعات الفائدة). وهذه هذه القضية الأساسية بالنسبة لليونان، وليس مستوى الديون.

لكن إدارة المديونية الحذرة هي جزء من استراتيجية الحكومة، وهي تعمل على تحديث أدواتها لضمان الكفاءة في إدارة المخاطر.

أسئلة عن الشروط

وردا على سؤال للصحفيين عما إذا كان اتفاق الاستعداد الائتماني مع اليونان يؤذن بعودة الصندوق إلى قائمة الشروط المطولة التي كانت ترتبط بالقروض في فترات سابقة، قال السيد ليبسكي إن هذه الشروط موجهة بدقة للمساعدة على تصحيح اختلالات الاقتصاد اليوناني.

• يركز البرنامج على مشكلتين أساسيتين في اليونان، هما ارتفاع المديونية وضعف التنافسية. وتركز الشرطية المصاحبة للاتفاق تركيزا كبيرا على هذه القضايا.

- تنظر السلطات اليونانية إلى برنامجها من منظور الملكية القوية له والقيادة في تنفيذه.

- يتضمن البرنامج تدابير لحماية الفئات الأكثر تعرضا للخطر، وهو عنصر أساسي من عناصر التنفيذ الفعال.

الاستقرار والتعافي المالي

وإضافة إلى ذلك، يهدف البرنامج إلى حماية استقرار القطاع المالي في اليونان. فمع دخول القطاع المصرفي في فترة انكماش، وهو ما يتوقع أن يؤثر على مستوى الربحية وعلى الميزانيات العمومية لدى البنوك، سيتم توسيع شبكة الأمان الحالية لمعالجة ضغوط الإعسار عن طريق إنشاء "صندوق الاستقرار المالي".

ومن المتوقع حدوث انكماش حاد في نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في الفترة ٢٠١٠-٢٠١١، وأن يتعافى بعد ذلك مع بلوغ البطالة ذروة تبلغ حوالي ١٥% بحلول عام ٢٠١٢. وسيؤدي البرنامج الذي يركز إجراءاته في فترة البداية لتصحيح أوضاع المالية العامة على مدى العامين ٢٠١٠ و ٢٠١١ إلى كبح الطلب المحلي على المدى القصير، لكن المتوقع أن يحقق النمو ارتدادا إيجابيا بدءا من عام ٢٠١٢ مع تحسن ثقة السوق وعودة اليونان إلى أسواق الائتمان وتنفيذ الإصلاحات الهيكلية الشاملة. ورغم صعوبة تنفيذ هذه التدابير، فإن استطلاعين للرأي تم إجراؤهما مؤخرا يشيران إلى تأييد الأغلبية للبرنامج الحكومي الذي روعيت في تصميمه اعتبارات الإنصاف.

ومن المتوقع أن يظل التضخم أقل من المستوى المتوسط في منطقة اليورو. وتشير التوقعات إلى أن التصحيح اللازم في الأسعار سوف يأتي من تقلص الطلب المحلي عن طريق تصحيح أوضاع المالية العامة والجهود المبذولة لإجراء بعض التخفيض في الأجور ومعاشات التقاعد العامة، وغيرها من التكاليف التي يتحملها الاقتصاد اليوناني. ومن المتوقع حدوث بعض الانخفاض في أجور القطاع الخاص أيضا، نظرا لآثار المحاكاة. وسيساعد كل ذلك على استعادة تنافسية الأسعار.

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.